

□ المشروع القومي لتنمية سيناء (١٩٩٤ - ٢٠١٠)

- الركائز والأهداف :

لا تتحقق تنمية سيناء بجهود مبعثرة ولكن في إطار شامل من التنمية التي تأخذ في الاعتبار التنمية القومية والأبعاد الإقليمية في إطار مشروع قومي تتضافر فيه كافة الجهود ويساهم فيه كل من القطاعين الخاص والعام بمؤسساتهما المختلفة. وقد بدأ ذلك المشروع القومي فعلا منذ بدء الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢ - ١٩٩٧)، حيث وجهت إلى سيناء استثمارات مكثفة في شتى القطاعات لدعم آفاق التنمية بها وإعدادها لتستقبل مزيداً من التقدم على اعتبار أنها مركز هام من مراكز التنمية القومية، كما بدأت بها توجهات واضحة للقطاع الخاص في كل من سيناء الشمالية والجنوبية وخاصة في قطاعات السياحة والزراعة والنقل والمواصلات، وكان أبرز هذه الجهود البدء في تحقيق مشروع ترعة السلام التي سيكون لها الأثر الأكبر في تحقيق تغييرات جذرية في سيناء من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

والمشروع القومي لتنمية سيناء يركز على عدد من الأطر والمحاور التي تتضافر كلها على المستويات القطاعية والمستويات المكانية وفي مراحل متتالية تبدأ من الخطة الثالثة (٩٢-١٩٩٧) حتى سنة ٢٠١٧ لتتقل سيناء نقلة حضارية واسعة تتفق مع موقعها الجغرافي ومع المتاح فيها من موارد متنوعة وأهم هذه الأطر ما يلي :

- تدعيم الهيكل الاقتصادي والعمراني، ويرتكز المشروع على إرساء القاعدة الاقتصادية لسيناء، والتي تعتمد بدورها على تدعيم قطاعات الإنتاج السلعي لكي يكفي إنتاجها الاحتياجات المحلية والإقليمية مع تحقيق فائض تصديري لباقي أقاليم مصر ولخارج الجمهورية ويضاف إلى هذه القطاعات قطاع

السياحة، وبذلك يصبح لسيناء نصيب مرموق فى التجارة الدولية وفى تدعيم ميزان المدفوعات لصالح جمهورية مصر العربية وبالتالى تحقق المزيد من عوامل النجاح لعمليات الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى. وهذه القاعدة الإقتصادية يدعمها بالدرجة الأولى موقع سيناء المنفتح على أوروبا وإفريقيا وآسيا وأهميتها فى مجالات التجارة الدولية والتنمية بمنطقة الشرق الأوسط.

- مواجهة مشكلة الزيادة السكانية فى الوادى المعمر وتحقيق مبدأ الخروج من الوادى إلى آفاق مكانية جديدة وجذب وتوطين أعداد من السكان فى سيناء يزيد عن ثلاثة ملايين مواطن ويعتبر ذلك من ضرورات تحقيق التوازن السكانى على مستوى الجمهورية. هذا التوازن السكانى المصاحب لخلق وظيفة للحيز الجديد الجاذب للنشاط والإنسان ويكون بمثابة الأساس الأول لتحقيق التوازن السكانى الذى يصاحبه نسق عمرانى هادف فى منظومة تجمع بين الحضر والريف والمجتمعات البدوية التى لا يهدف المشروع القومى لتنمية سيناء القضاء عليها بل تدعيمها ورفع مستوياتها مع الحفاظ على دورها التاريخى ونموها الاجتماعى والإقتصادى.

- دعم مشاركة القطاع الخاص والتعاونى فى تنمية سيناء، حيث أن القطاع الخاص له مجالاته الضخمة وخاصة فى مجالات السياحة والصناعة والزراعة التى تزدهر معها أيضا حركة تعاونية تساهم فى تنمية صغار المزارعين والمستثمرين وتكون بذلك أداة هامة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية واستيعاب نسبة لها وزنها من البطالة.

هذه الركائز المشار إليها هى أساس المشروع القومى لتنمية سيناء بحيث تتحول المنطقة إلى منظومة متكاملة من التنمية الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية كجزء هام من أرض مصر وضمن برنامج متكامل لتنمية مصر.

وعموماً فإن الركائز الأساسية للمشروع القومي لتنمية سيناء تركز

على ما يلي :

- دمج سيناء فى الكيان الاقتصادى والاجتماعى لبقية الأقاليم والمناطق المصرية ووضع خريطة استثمارات متكاملة مع بقية أجزاء الوطن زراعية وصناعية وتعليمية وسياحية وعمرانية وأمنية، تحقق التوظيف الاقتصادى الأنسب لأراضى سيناء فى إطار المحددات الطبيعية والبيئية المختلفة وباعتبارها من الأقاليم المصرية المتسعة المساحة ودعم البعد الأمنى والسياسى للحدود الشرقية للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية والمساهمة فى إعادة توزيع خريطة مصر السكانية.
- إيجاد محور تنموى رئيسى فى سيناء يضم ثلاثة أقطاب رئيسية: العريش - الطور - نويبع، مع وضع قطب تنمية مركزى فى " نخل " بحيث يتوسط سيناء كنقطة مركزية تقع على محور الطريق العرضى، مع تدعيم التنمية الداخلية لسيناء لضمان عدم تفريغ الوسط من النشاط والإنسان.
- تعتمد التنمية الشاملة بسيناء وهياكلها الاقتصادية على المحور التنموى الشمالى والغربى الذى يضم كلاً من قطاع العريش وخليج السويس (محور العريش والطور) يعتمد هذا المحور على إيجاد قاعدة لجذب الاستثمارات والسكان من خلال القطاعات الفرعية والمتمثلة فى السياحة الداخلية حيث تعتمد على دعم وتقوية الطلب الحالى على شواطئ الساحل الشمالى الشرقية ذات الطابع الفريد مع الترويج للمناطق الواقعة على خليج السويس والتي تتميز باعتدال مناخها معظم شهور السنة وإيجاد تجمعات عمرانية جديدة تتوافر بها الخدمات الأساسية والتي تعمل على جذب ثقل سكانى ملائم للقطاع وتدعيم محاور الاتصال من خلال ربط المحور بمدن القناة بواسطة شبكة من السكك الحديدية وتدعيم وتنمية الأنشطة الزراعية المتاحة

واستغلال الإمكانيات الكامنة وتوطين الأنشطة الصناعية الجديدة مع تدعيم النشاط التعدينى الحالى فى الجزء الجنوبى وإيجاد مناطق حرة ومجتمعات صناعية وإقامة جامعات إقليمية.

- أما المحور التتموى الشرقى المتمثل فى قطاع العقبة فتعتمد التنمية فيه أساساً على دعم السياحة الدولية بصفة خاصة وإمدادها بكافة المقومات المساعدة وإقامة شبكة قوية من البنية الأساسية بحيث تشمل على مطارات وموانى ومراسى ومحطات تحلية مياه، ومحطات توليد طاقة كهربائية وتوفير أماكن سياحية متعددة المستويات.

- المحور التتموى الأوسط المتمثل فى قطاع نخل، ويشمل أساسا وادى التكنولوجيا، معاهد متخصصة، مراكز أبحاث وقرية حجاج ومركز خدمات إقليمية ودولية ومركز سياحة وسيارات وسفارى وصناعات زراعية.

- ويعتمد هذا كله على رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية لسيناء بصفة عامة والعمل على تقوية عناصر الربط والاتصال بين كل من الوادى والدلتا، وسيناء، والعالم الخارجى، برىا وبحريا، وجويا وهاتفيا، بصفة خاصة، حتى يمكن جذب رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار فى مشروعات الهياكل الاقتصادية المختلفة (الزراعية، الصناعية، التعدينية، السياحية) والاستفادة من الطاقات والموارد الطبيعية الكامنة بسيناء.